عملية تشبه، أيضاً، عمليات روبن هود، الذي كان يسرق من الأثرياء ليعطي الفقراء. ولكن الخزانة الملكية كانت تستفيد أحياناً من تهمة الدم، حينما كانت ترث ديون المرابي الذي يشنق أو يطرد؛ كما ان النخبة الحاكمة كانت تنتهز الفرصة لابتزاز أعضاء الجماعة اليهودية لحمايتهم.

ويبدو ان تهمة الدم صورة ادراكية نمطية تتكرر في الوجدان الشعبي؛ وهي، عادة، اتهام يستخدمه فريق ضد أعدائه ليسقط عنهم انسانيتهم. وقد اتُهم الغجر بأنهم يخطفون الاطفال ويمصّون دمهم؛ كما وجّهت التهمة عينها الى المسيحيين الأول؛ وكذلك الى الغنوصيين والى احدى الفرق الدينية الايطالية في العام ١٤٦٦. وقد اتهم المبشّرون المسيحيون في الصين، في العام ١٨٧٠، بأنهم يسرقون الاطفال الصينيين، ليصنعوا منهم دواء سحرياً. واتهم الاجانب في مدغشقر، في العام ١٨٩١، بابتلاع قلوب البشر. أمّا الرهبان الدومينكان، فقد اتهمهم اعداؤهم من الرهبان الفرنسيسكان باستخدام دم وحواجب طفل يهودي في بعض طقوسهم السرية! أي ان تهمة الدم لم تكن مقصورة على اليهود. واذا كان المرابون الآخرون في العصور الوسطى الغربية، مثل اللومبارد والكوهارين (وهم مسيحيون)، لم توجّه اليهم تهمة الدم ـ حسب علمنا ـ فقد وجّهت اليهم تهم أخرى، لا تقل عنها سوءاً؛ كما انهم كانوا عرضة للطرد، وللمصادرة، وللشنق.

وقد ساعد تكرار مناظر الدم والقتل في العهد القديم على الصاق التهمة باليهود دون المرابين المسيحيين. كما ان طقوس اليهود الدينية، خاصة طقوس عيد الفصح، كانت تثير الريبة في نفوس أعضاء الاغلبية، الأمر الذي كان يجعلهم يبحثون عن تفسير لها (هذا مع العلم بأن العهد القديم يمنع شرب الدم، أو أكل اللحم قبل تصفية الدم منه).

ولم يكن اليهود يقفون في مقابل الأغيار كما يدّعي الصهيونيون بذلك. فالنخبة الحاكمة (الكنيسة والامبراطور والملوك) كانت تدافع عن أعضاء الجماعة ضد هذه التهم التي كانت توجّهها اليهم عامة الشعب. فبيّن البابا انوسنت الرابع، في مرسوم أُصدر العام ١٢٤٥، ان التهمة باطلة، وحرّم على المسيحيين توجيهها الى اليهود. ودافع البابا غريغوري العاشر، في مرسوم أُصدر العام ١٢٧٤، عن اليهود. كما فعل بابوات آخرون الشيء عينه. وفي العام ١٧٥٨، أصدر الكاردينال لورنز جانجانلي (البابا كليمنت الرابع عشر، فيما بعد) مذكّرة يدين فيها تهمة الدم. وقد أصدر التحريم عينه الامبراطور الألماني فريدريك الثاني (حكم من ١١٩٤ الى ١٢٥٠) وامبراطور النمسا رودولف من أسرة الهابسبرغ في العام ١٢٧٥. وقد أصدرت الحكومة في بولندا، في العصور الوسطى، قراراً بأن من يوجّه التهمة الى اليهود دون ان يثبتها ببراهين قاطعة يحكم عليه بالاعدام. وقد حاول الكثير من المسيحيين والعلماء تفنيد التهمة واقناع الناس ببطلانها؛ ولكنهم، مع هذا، فشلوا في مسعاهم، واستمرت تهمة الدم مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بصورة اليهودي، حتى عهد قريب.

أمّا تهمة الدم في حادثة دمشق، فقد كانت مرتبطة بالصراع بين الاستعمارين، البريطاني والفرنسي، اللذين كانا يتنافسان على مدّ نفوذهما من طريق «حماية أعضاء الاقليات الدينية». فكان الفرنسيون يحمون الكاثوليك والمارونيين (الذين وجّهوا تهمة الدم). وكان البريطانيون، نظراً الى عدم وجود مسيحيين بروتستانت بأعداد كبيرة في العالم العربي، يحمون اليهود! خاصة وان روسيا، وهي بلدهم الأصلي، لم تكن مهتمة بهم كثيراً، بسبب وجود المسيحيين الارثوذكس، ولأن روسيا لم يكن لها أطماع في الشرق الأوسط، اذ ان مشروعها الاستعماري كان موجّهاً الى مناطق أخرى. وقد أصدر السلطان العثماني فرماناً يجرّم فيه تهمة الدم.